غدعون سوليماني وراز كالتر (*)

«الدمار القابل للفحص»

علم الآثار الإسرائيلي والقرى الفلسطينية المهجرة

قدم طالب جامعي في قسم علم الآثار التابع للجامعة العبرية في القدس، في أيار ١٩٦٤، إلى أستاذه في القسم، اقتراحا لمشروع بحث. وقد عثرنا مؤخراً على نسخة من الإقتراح في أرشيف سلطة الآثار في القدس. ونظرا لما يمثله هذا الاقتراح (مشروع البحث) من شهادة (وثيقة) نادرة، فقد رأينا حاجة وأهمية لعرض هذا المشروع كاملاً وبحرفتيه.

بنود الاقتراح

تفحص القرى العربية المهجورة، والقرى والبلدات العربية المأهولة حالياً.

أ- عام

١. تفحص مبان معزولة ومجموعات مبان وقرى مهجورة، والتي تخضع لعملية هدم في مراحل مختلفة.
٢. فحص أماكن سكن مختلفة (قرى، مبان متفرقة أو معزولة) مأهولة بالسكان حاليا (ومن ضمن ذلك قرى عربية سابقاً، أعيد توطينها من قبل اليهود).

ب- مواضيع الفحص الرئيسة

يتم التركيز في الفحص على الآتي:

١. حيثيات بناء مختلفة من ناحية فنية.
٢. أوضاع الهدم والتدمير وسيرورات نشوئها.
٣. المراحل.
٤. خطط الوحدات السكنية: الأداء المختلف لأجزاء كل

(*) عالما آثار إسرائيليان.

وحدة والعلاقة بين هذه الأجزاء (الباحة، غرف المعيشة وما إلى ذلك)، كيف تتعاطى وحدات السكن مع بعضها مع بعض.

العلاقة بين المنطقة الجغرافية والإقليم وبين مواد البناء وشكله.

جـ- الهدف

للفحص هدف مزدوج:

١. ما ذكر أعلاه في حدّ ذاته. فبمرور كل عام تزداد عمليات الهدم والتدمير(للقرى والبلدات العربية المهجرة)، بل إن قسماً منها محي كلياً عن وجه الأرض. إن عدم الفحص والتوثيق في الوقت المناسب سيؤدي إلى فقدان وضياع وقائع ومعطيات ما زالت قائمة.

٢. ما ذكر أعلاه من حيث الانعكاسات والمقارنة مع أوضاع وظواهر في طبقات عمرانية يتم الكشف عنها في حفريات أثرية.

سيتم الفحص على مرحلتين: في المرحلة الأولى، فحص أماكن السكن (القرى والبلدات) المهجورة والمدمرة، وفي المرحلة الثانية، فحص القرى والبلدات المأهولة حالياً.

د- تفصيل (بشأن النقطة الثانية في الهدف)

إن الفرضية هي أن هناك تشابها كبيرا بين مواضيع الفحص (على الرغم من أنها متأخرة) وبين الطبقات العمرانية التي تحتوي مبانيَ كشف عنها في حفريات أثرية، وذلك فيما يتعلق بحيثيات البناء ونشوء المراحل وأداء الأجزاء المختلفة في الوحدة السكنية، وفيما يتعلق بشكل رئيسي بأوضاع الهدم والتدمير في القرى والبلدات المهجورة. (إن عملية نشوء الهدم والدمار على اختلاف مراحلها، عملية التراكم، ويمكن القول عملية نشوء «الشريحة» أو «الطبقة» بالمعنى الأثري، في هذه الأماكن، تجري تماما أمام أنظارنا).

وتعتبر حالة المحافظة (على الأماكن) في مواضيع الفحص غالبا، أفضل (من ناحية الفحص) مما هو في طبقات البناء العمراني التي يتم اكتشافها في الحفريات الأثرية، سواء فيما يتعلق بحيثيات البناء وأمور أخرى، أو في عملية الهدم والتدمير القابلة للفحص على اختلاف مراحلها وأحوالها، منذ بدايتها وحتى نهايتها. فالمعطيات تكون هنا متوفرة ومليئة أكثر بمواضيع الفحص مما يكون عليه الوضع في الحفريات الأثرية، والتي تنقص فيها، في بعض الأحيان، المعطيات القائمة في مواضيع الفحص بالذات، كما أن فحص وتسجيل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في توسيع آفاق المعرفة والفهم للظواهر والأوضاع أثناء الحفريات، أو أن يستكمل الصورة والمعلومات سواء فيما يتعلق بالتفاصيل أو بشكل عام، والتي تكون بسبب الظرف الموضوعي في الحفريات، جزئية فقط، أو منقوصة. أعتقد وآمل في أن تساهم نتائج البحث المقترح – فضلاً عن أهمية عملية التسجيل والتوثيق المذكورة، في حدّ ذاتها – في توفير المواد والمعطيات للمقارنة مع الأوضاع في الحفريات، وربما تساهم أيضا في توفير قدر معين من المعطيات التي لم تعد موجودة في الحفريات.

هـ- أمثلة

تفاصيل البناء: أشكال بناء بالحجر والطوب، بناء يدمج بين الحجر والطوب، القصارة، الأرضيات، طريقة بناء السقف، النوافذ، التناسب بين سمك الجدران والطوابق، وما إلى ذلك.

أوضاع الهدم: أجزاء البناء الأكثر عرضة للخطر بفعل مرور الزمن والتي تهدم أولا، أشكال انهيار جدران الحجر والطوب والأسقف، شكل التراكم وكيفية تطوره، وغير ذلك. أي: نشوء الطبقة.

مراحل: مراحل في البناء وكيف تعبر عن نفسها في تفاصيل البناء. نسبة الهدم أو المباني التي لم تعد صالحة للاستخدام مقارنة مع المباني المجاورة التي ما تزال مأهولة، أو أعيد إسكانها، وانعكاس ذلك على طبقات عمرانية في الحفريات، وحدات السكن وخططها وتعاطيها بعضها مع بعض. واضح أن الفحص يمكن أن يؤدي أيضا إلى نتائج جزئية أو سلبية في جزء من المواضيع، من ناحية الهدف المذكور أعلاه.

و- التمويل

التمويل اللازم هو في المرحلة الأولى لتغطية نفقات السفر والتجوال والتصوير والرسم، وفي المرحلة الثانية لإعداد المواد وتحريرها. من الصعب التكهن مسبقاً بالمدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الفحص وجمع المعطيات.

مشروع البحث المقترح

توطئة

كان مقدم مشروع البحث، أبرهام (آبي) إيتان، طالبا جامعياً شابا في قسم علم الآثار في الجامعة العبرية في القدس. بعد مرور عشرة أعوام من تقديمه للاقتراح، عين إيتان، في العام

١٩٧٤، مديراً لقسم الآثار الإسرائيلي، وظل يحتفظ بهذا المنصب إلى أن أقيمت سلطة الآثار الإسرائيلية في العام ١٩٨٩. وقد احتفظ إيتان، في نطاق توليه لهذا المنصب، بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ أنظمة الآثار (ثم «قانون الآثار» ابتداء من العام ١٩٧٨) في كل أنحاء دولة إسرائيل، ومن ضمن ذلك تحديد الآثار والمواقع الأثرية، وتنفيذ الحفريات الأثرية ومكافحة سرقة الآثار، ومراقبة تجار القطع الأثرية، وغير ذلك.

ويُشكل مشروع البحث الذي اقترحه إيتان شهادة نادرة، ذلك لأن علماء الآثار الإسرائيليين امتنعوا عن الخوض في أي نقاش علني فيما يتعلق بموضوع القرى الفلسطينية المهجرة، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية أو المهنية. ويستخدم إيتان مصطلح قرى أو بلدات عربية في العنوان والمقدمة، لكنه يلجأ فيما بعد لاستخدام اصطلاحات محايدة من قبيل «المذكور أعلاه» أو «مواضيع الفحص»، ويستعيض عن مصطلح «دمار» مصطلحاً أخف وقعاً وأكثر تفاؤلاً: «عملية نشوء الدمار»، وهو تعبير ينطوي على تناقض في المعنى، ذلك لأن التدمير، أو الدمار، يتناقض مع النشوء أو التَّكَوُّن .

ويفصل مشروع البحث طرق تنفيذه، ويعطي أمثلة على الدمار، غير أن نقطة الانطلاق، أو البداية، التي لا بد من توفرها في أي مشروع بحث بغية شرح الموضوع وإيضاحه، لا وجود لها، ما يشكل سكوتا صارخاً، من جانب إيتان، الذي يتحدث عن «القرى المهجورة» كظاهرة طبيعية، بدهية، لكنه لا يفسر لماذا وكيف وجدت هذه القرى المهجورة؟!

سنناقش في هذا المقال مشروع البحث المقترح من جانب أبرهام إيتان على خلفية واقع القرى المهجرة. ويعتبر اقتراح إيتان اقتراحاً مركبا، ذلك لأن هذا الواقع ذاته واقع مركب أيضاً. ويجد إيتان في القرى المهجورة فرصة للقيام بـ «تمرين» في علم الآثار، وذلك في الوقت الذي تجاهل فيه علماء الآثار الإسرائيليون كافة، تقريباً، وجود هذه القرى.

ويقع نص إيتان في نقطة وسطية في السيرورات التي مرت بها القرى المهجورة، والتي اعتبرت على امتداد فترة طويلة، بعد (حرب) العام ١٩٤٨، وطيلة الوقت الذي كانت فيه ذاكرة الحرب حادَّة، أماكن تخص العدو، واعتبرت بالتالي بمثابة تهديد. وقد وصف علماء الآثار الإسرائيليون (باستثناء عدد قليل منهم) القرى المهجورة بأنها «متأخرة» ورفعوا عنها الحماية الممنوحة للمواقع الأثرية، وبذلك سهلوا عملية هدمها. غير أن عملية الهدم أفرغت القرى من فلسطينيتها، مما أتاح في السنوات الأخيرة، بعدما طُمست ذاكرة حرب ١٩٤٨، لعلماء الآثار التعامل مع هذه القرى كمواقع أثرية «حيادية».

القرى المهجرة حتى عقد الستينيات

أدى قيام دولة إسرائيل وحرب العام ١٩٤٨، إلى إحداث تغيير سياسي وديمغرافي عميقين، وإلى تغيير مادي دراماتيكي في مشهد البلد برمته. فقد أفرغت مئات القرى والبلدات الفلسطينية من سكانها، وأقيمت مدن وبلدات جديدة ذات أسماء جديدة مكانها أو على مقربة منها، فيما قامت مؤسسة «الكيرن كييمت» (الصندوق القومي) بتحويل مساحات واسعة (من أراضي القرى الفلسطينية) إلى غابات حرجية، واستبدلت الزراعة القروية الفلسطينية التقليدية، لتحل مكانها زراعة عصرية. وقد دمر عدد قليل من القرى الفلسطينية التي تركت مهجورة، لتشهد عمليات تدمير جراء قوى وعوامل الطبيعة، ولكن أيضاً جراء أعمال سطو وتدمير مدبرة وغير مدبرة. فقد استمرت عمليات التدمير الموجهة طوال السنوات كجزء من سياسة مستمرة، وجدت تعبيراً لها على سبيل المثال في تدمير بضع عشرات من قرى الجليل في العام ١٩٤٩، وتدمير عدد من القرى في منطقة القدس خلال العام ١٩٥٩. هذه السياسة أقرت من قبل جهات سلطوية (إسرائيلية) عليا، أما عملية هدم القرى وتدميرها فقد جرت بمشاركة جهات عديدة، من ضمنها «الصندوق القومي» ودائرة أراضي إسرائيل والجيش الإسرائيلي ومؤسسات استيطانية مختلفة.[١] في المقابل قامت السلطات بـ «عبرنة» الخريطة الحضرية– الجغرافية، حيث استبدلت آلاف الأسماء العربية للقرى والبلدات والجبال والوديان وما إلى ذلك، بأسماء عبرية أخذت من مصادر مختلفة أو أخترعت في الحالات التي لم يتوفر فيها مصدر ملائم (بنفنيستي ١٩٩٧).

في خمسينيات القرن الماضي «تجلَّس» علم الآثار الإسرائيلي ليوائم نفسه مع سياسة التطوير الحكومية والأيديولوجيا السائدة التي اتبعها حزب «مباي» الحاكم (غرينبرغ ٢٠٠٨). غير أن الأركيولوجيا الإسرائيلية لم تكن مشاركة في رسم السياسة المتعلقة بمصير القرى المهجرة، ومن هنا فقد جرت عمليات الهدم والتدمير فيها دون إعلام مسبق للمؤسسات الأثرية ذات الصلة.

كانت القرى المهجرة تشكل شهادة مزعجة على الحرب، ونقيضاً للرواية الصهيونية حول «إحياء القفز»، ولذلك اعتبرت بمثابة تهديد ينبغي العمل على إبطاله وإزالته. أخيرا، فقد مارس رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في أعوام الخمسينيات، موشيه ديان، حملة سطو شعواء على الآثار (لحسابه الخاص)، استمرت عدة سنوات، جهاراً نهاراً.

وقد سعى قسم الآثار قدر المستطاع، طوال الوقت الذي ترأسه فيه شموئيل يفين (حتى العام ١٩٥٩)، إلى منع تدمير البقايا الأثرية، ومن ضمن ذلك في القرى العربية، التي احتوى الكثير منها على مواقع أثرية. غير أن هذا القسم لم ينجح في معظم الحالات في منع تدمير البقايا الأثرية في القرى المهجرة، وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل، أهمها: أولاً، إن القسم (قسم الآثار) كان صغيراً جداً، كما أن الدولة لم توفر له الأدوات والوسائل الملائمة لحماية المواقع الأثرية، كملاك الموظفين والميزانيات والسيارات، وغير ذلك. ثانياً، لقد سادت في إسرائيل في تلك الفترة أيديولوجيا تسعى للتطوير السريع بأي ثمن، وذلك كتعبير عن تجسيد المشروع الصهيوني. ثالثاً، كانت الاحتياجات والمتطلبات الأمنية تحظى بالأولوية العليا، ومن هنا لم يجر دائما تفحص بدائل من شأنها أن تقلص المس بالآثار. رابعاً، كانت القرى المهجرة تشكل شهادة مزعجة على الحرب، ونقيضاً للرواية الصهيونية حول «إحياء القفز»، ولذلك اعتبرت بمثابة تهديد ينبغي العمل على إبطاله وإزالته. أخيرا، فقد مارس رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في أعوام الخمسينيات، موشيه ديان، حملة سطو شعواء على الآثار (لحسابه الخاص)، استمرت عدة سنوات، جهاراً نهاراً، وقد شكلت أفعاله هذه قدوة سيئة لأشخاص آخرين، وازدراء بجهود قسم الآثار لحماية المواقع الأثرية. من جهته، توجه قسم الآثار إلى «الكيرن كييمت» وإلى الجيش الإسرائيلي وجهات استيطانية أخرى، داعيا إياها للتعاون معه، إلا أن هذه الجهات تجاهلت دعواته في الكثير من الحالات، أو توصلت معه إلى تفاهمات بقيت مجرد «حبر على ورق». إلى ذلك، لم تتح للقسم إمكانية المشاركة في لجان التخطيط، إذ جرت المصادقة على خطط التطوير دون أن يتمكن قسم الآثار من التعبير عن اعتراضه أو تحفظه، وحسبنا الإشارة هنا إلى عدد من الأمثلة التي تدل على هذا الوضع: قام الجيش الإسرائيلي بإغلاق عدة مواقع أثرية مركزية والاستيلاء عليها (في عتليت وأبولونيا– أرسوف)، استولت وزارة الصحة على قلعة عكا وحولتها إلى مستشفى للأمراض العقلية، في قيساريا شيد ميناء للصيد وسط المس بأماكن أثرية. وقد تعاملت الشرطة الإسرائيلية بعدم اكتراث تجاه المخالفات لأنظمة الآثار. في إحدى الحالات التي وصلت إلى المحكمة، حكم على المخالف بغرامة سخيفة، ولذلك فضل قسم الآثار بصورة عامة عدم اللجوء للإجراءات القانونية.[٢]

يشكل هدم قرية «قالونيا» (إلى الغرب من القدس والتي اضطر سكانها للنزوح في حرب ١٩٤٨) في العام ١٩٥٩، مثالاً جيداً على عجز علماء الآثار. فقد جرت عملية هدم القرية بناء على «طلب» من تيدي كوليك، مدير مكتب رئيس الحكومة والرجل القوي في الشركة الحكومية للسياحة في ذلك الوقت. ولكن كيف يمكن للسياحة أن تكون مرتبطة بتدمير القرى المهجورة ؟! لقد اتضح بأن تدمير القرية جرى بدعوى «تحسين مشهد البلاد»، وأن أحد أهداف عمليات هدم القرى المهجورة وتدميرها، كان منع السياح والمتنزهين البسطاء من رؤية مشهد الأنقاض الذي كان يمكن له أن يثير لديهم تساؤلات لا لزوم لها. كانت قرية قالونيا، التي كُلّف «الصندوق القومي (الكيرن كييمت)» برئاسة يوسف فايتس، بتنفيذ عملية هدمها دون على قسم الآثار، موقعاً أثرياً، يحتوي على آثار من عصور قديمة، وهو ما يوحي به اسم القرية (قولونيا، وتعني مستوطنة رومانية). ووفقا لما تدل عليه رسالة تيدي كوليك إلى يوسف فايتس في نيسان من العام ١٩٥٩، فقد نشأت خلافات بين الجهات المسؤولة فقط فيما يتعلق بكيفية تنفيذ عملية الهدم،

ومما جاء في رسالة كوليك: «قبل عدة أيام أخبرتني أنكم دمرتم قرية قولونيا (قالونيا) بموجب ما اتفق عليه بيننا. للأسف الشديد لم يجر الأمر حسب المتفق. ربما هدمت في سياق شق الطريق عدة بيوت، ولكن ما زالت بقايا وأنقاض عشرات البيوت قائمة ولم يمسها أحد حتى الآن. سأكون ممتنا لك إذا ما جرى الأمر في أسرع وقت. أود أن تدرك بأن هذا (الجهد) الإنفاق المالي كبير للغاية في نطاق الموارد الشحيحة المتاحة لنا، وإذا كنا قد فعلنا ذلك فنحن معنيون بتنفيذ كامل ونظيف كما أُتفق عليه بيننا.

مع تحياتي، تيدي كوليك».[٣]

إذا، فقد شكلت عملية هدم القرية وتدميرها مبرراً كافيا لـ «الجهد المالي»، وكان لا بد لها أن تكون «نظيفة». لقد شيد الكثير من القرى الفلسطينية في مواقع أثرية قديمة، وتشابكت بيوتها بالمباني القديمة على نحو التحم فيه الماضي والحاضر، كما حصل مثلاً في قرية سلبيت– شعلبيم. فبعد احتلال القرية في العام ١٩٤٨ عثر الجنود فيها على أرضية من الفسيفساء تعود لكنيس يهودي قديم، وعلى إثر ذلك أجريت حفريات في المكان أشرف عليها اليعازار سوكينك. غير أنه جرى لاحقاً هدم القرية وتدميرها عن بكرة أبيها، وليس من المعروف الآن أين كان موقع الكنيس بالضبط. وكما سنبين لاحقاً، فإن هذا المثال يثبت أن تدمير القرية العربية أدى أيضاً إلى المس ببقايا أثرية ليست عربية.

لم يعمل سوى عدد قليل جداً من علماء الآثار الإسرائيليين (ومنهم شموئيل يفين مدير قسم الآثار) من أجل المحافظة على جميع البقايا الأثرية. أحد الذين يجدر ذكرهم من ضمن هؤلاء، ليفي– إسحق رحماني، أمين صندوق قسم الآثار، والذي كان عضواً في لجنة هامشية (حكومية) لحصر المواقع الأثرية في القدس وحمايتها. ونظرا لأن المواقع المركزية في القدس (البلدة القديمة بشكل عام و «جبل الهيكل/الحرم القدسي» بشكل خاص) كانت تخضع حتى حرب العام ١٩٦٧ للحكم الأردني، فقد أقيمت هذه اللجنة من أجل ايجاد مواقع بديلة تساهم في تشجيع السياحة في القدس الغربية. في إحدى جلسات اللجنة طرح للنقاش موضوع قرية لفتا، وقال رحماني إنه على علم بوجود بيوت ومبان جميلة وقديمة (في القرية) وأنه يجدر توثيقها كما يجري في سويسرا، التي يتم فيها قبل أية عملية هدم أو صيانة، إعداد خطة لكل بناية قديمة. ووفقا لقول رحماني فإن «الأجزاء التي تنطوي على فن معماري في البيوت القديمة المزمع هدمها، يمكن نقلها إلى متحف عربي يقام مستقبلاً، بعد أن تكون عملية هدم البيوت قد انتهت. فالصور ستظهر ما كان قائماً في المكان المقرر هدمه، وإلا سيقولون، بأننا دمرنا كل الآثار بطريقة همجية دون إبقاء أي توثيق».[٤] وعلى ما يبدو فقد أصيبت اللجنة بالصدمة لسماع هذه الأقوال، إذ أنه لم يسجل أي تعليق عليها (Kletter,2006,64). ظلت قرية لفتا مهملة حتى يومنا هذا، فقد أعدت خطط لتحويلها إلى محمية طبيعية، إلا أن هذه الخطط لم تتكلل بالنجاح، وتسعى دائرة أراضي إسرائيل إلى تسويق المنطقة (أراضي القرية) لإقامة مشاريع بناء جديدة عليها، تلغي عمليا طابع القرية، التي لم يجر حتى الآن مسح مفصل للبقايا الأثرية فيها.[٥]

القرى كموضوع للبحث

لا نعلم كيف ومن أين أتت فكرة مشروع البحث الذي اقترحه إيتان. وقد كتب يغئال يادين بأن إيتان صاغ مسودة الاقتراح،[٦] غير أن ذلك لا يشير إلى أن الفكرة أتت من شخص آخر، ولذلك يمكن الافتراض بأن إيتان هو صاحب الفكرة، وهو ما يدل عليه أيضاً طابع الاقتراح: فهو يحمل توقيعا أولياً واكتفاء بالقليل، الأمر الذي يلائم طالبا جامعياً شاباً. ويبدو مشروع الاقتراح أشبه بمسودة أولية غير مكتملة، ويلاحظ أن إيتان لم يكن قادراً على تقدير مدة البحث والميزانية التي يتطلبها، كما أنه يكثر من استخدام تعابير لغوية مترادفة أو شبه مترادفة. فضلاً عن ذلك فقد لوحظ قدر من الغموض في تحديد موضوع البحث. وفقا للبند «ج» من الاقتراح، فإنه سيتم في المرحلة الأولى بحث موضوع القرى المهجورة، وفي المرحلة الثانية بحث القرى المأهولة. وفي بنود أخرى ورد تعريف إثني: قرى عربية مهجورة، قرى عربية مأهولة، وقرى عربية تم استيطانها من قبل يهود. وفي البند «و» اختفت هذه التحديدات لصالح مراحل «فنية» مرتبطة بالتمويل (البحث الميداني وإعداد المادة وتحريرها). ربما كان الغموض مرتبطا بكون الموضوع اعتبر في ذلك الوقت من «المحرمات» (تابو) التي لم يكن من السهل الخوض فيها. صحيح أن أقوال إيتان حول «عملية التدمير القابلة للفحص على اختلاف مراحلها وظروفها من البداية وحتى النهاية» (البند د)، تعكس فرضية فحواها أن كل شيء مفتوح ومتاح للبحث، ولكن إيتان لا يكتب في بداية عملية الهدم والتدمير وإنما خلال تنفيذها، كما أنه لم يكن يعتزم بحث عملية التدمير «منذ بدايتها» بالمعنى التاريخي، أي منذ أحداث (حرب) العام ١٩٤٨. ولعله كان يقصد هنا بعض المباني التي

قرية كرتيا، تشرين الثاني ١٩٤٨. تصوير يعقوب عوري. (أرشيف سلطة الآثار)

ظلت قائمة على حالها (سالمة) إلى هذا الحد أو ذاك، وأن بحثه سينصب على عملية تدمير هذه المباني «منذ بدايتها». ووفقا لإيتان فإن تدمير القرى يخلق طبقة أثرية جديدة: «إن عملية نشوء الدمار على اختلاف مراحلها، عملية التراكم، ويمكن القول: نشوء طبقة بالمعنى الأثري في هذه الأماكن، تجري تماماً أمام أنظارنا» (البند د). صحيح أن المسألة طرحت على هذا النحو، ولكن مع تحفظين مهمين. أولاً، إن التدمير العصري الذي يتم بمساعدة متفجرات وبلدوزرات، لا يشبه التدمير في العصور القديمة، كما أن النتائج غير متشابهة، وعلى سبيل المثال فإن حائطا نسف بالمتفجرات، أو جرى هدمه وتحطيمه بواسطة عتلة جرافة، لا يخلق تراكما مشابهاً لحائط هدم بيدي إنسان أو إنهار جراء هزة أرضية. ثانياً، يجدر هنا تأكيد ما تعنيه عبارة طبقة دمار (طبقة أنقاض) في علم الآثار. فطبقة الدمار لها أهمية بالغة، ويكون عالم الآثار مسروراً جداً بالعثور عليها، نظراً لأنها تزوده بمعلومات حيوية لا تتوفر في أنواع أخرى من الطبقات. أما مسألة كيف دمرت المباني، فهي مجرد جانب واحد مقلص جداً في البحث المتعلق بطبقة الدمار. فالتدمير العنيف، خاصة إذا ما جرى بشكل خاطف وسريع، لا يتيح للسكان وقتا كافيا لجمع أمتعتهم. وعليه يتم العثور غالبا في طبقة الدمار (الأنقاض) على مجموعة كبيرة من الأدوات في حالة سليمة أو قابلة للإصلاح. وتدل مثل هذه المجموعة على ماهية الأدوات وأشكال استعمالها، وبالتالي على نوعية أو هوية السكان ونمط حياتهم وثقافتهم. كذلك توفر مثل هذه المجموعة أساساً جيداً لتأرخة الطبقة، إذ من السهل والدقيق أكثر تأرخه أدوات كاملة وسليمة وليس حطام خزف. وعليه فإنه يتعين على عالم الآثار الذي يحالفه الحظ في العثور على طبقة أنقاض، أن يقوم بحفرها بحرص وتأن شديدين وسط أقصى حدّ من التسجيل والتوثيق. في المقابل فإن الطبقة الجديدة التي تكونت جراء تدمير القرى العربية، لم تكن لها أي قيمة في نظر الأركيولوجيا الإسرائيلية، إذ إنها لم تعتبر طبقة أثرية ولم تمنح حماية في قانون الآثار، ومن هنا لم يكن أي عالم آثار إسرائيلي متلهفا لاكتشافها أو التفكير بأنها تستحق الحفر والتوثيق.

لم يتجاهل إيتان، من جهته، القرى المهجورة، إذ اعتقد أن لها قيمة معينة من ناحية «أركيولوجيا الدمار»، غير أنه أيضا لم يعبأ بالناس الذين عاشوا فيها أو بثقافتهم، وإنما اهتم بعملية هدم وتدمير المباني وتدميرها. ولم يتضمن اقتراحه القيام بحفريات أو توثيق للأشياء الموجودة في طبقة الدمار. لقد حدد إيتان هدفان للبحث (البند ج)، ويعتبر الهدف الثاني الذي أورده، هدفا مهنيا من ناحية علم الآثار: المقارنة بين وضع القرى العربية، وخاصة القرى المهجورة، وبين مواقع أثرية قديمة (فيما يتعلق بعمليات التدمير ومراحل البناء ومواد البناء وغير ذلك). وتقف في صلب هذا الهدف الفرضية القائلة إن البناء العربي التقليدي يعكس طرازاً قديما من البناء بشكل أفضل من البناء الغربي العصري، كما ورد مثلا في (البند د). من هنا يسعى إيتان إذن إلى استخدام القرى المهجورة كمادة للمقارنة مع الماضي القديم. فقيمتها تكمن في كونها أمثلة على الدمار– الدمار القابل للفحص. صحيح أن البناء العربي التقليدي مشابه للبناء القديم أكثر من البناء الغربي الحديث، ولكن ينبغي الحذر في سحب ذلك على فترات أو عصور قديمة. وقد حاول علماء آثار الرجوع إلى الوراء آلاف السنوات، مثلاً في المقارنة بين الخيمة البدوية وبين البيت ذي المساحات الأربع في العصر الحديدي. وقد أشارت هذه المقارنة ظاهريا إلى الأصل البدوي – الريفي لبيت المساحات الأربع، وبشكل أوسع، إلى الأصول الريفية لـ «بني إسرائيل» (اليهود) الذين أقاموا في مثل هذه البيوت. ازداد في الفترة الأخيرة الإقرار بحقيقة أنه لا يوجد طراز وحيد لـ «البيت العربي» أو «الخيمة البدوية»، وإنما هناك تقاليد معمارية غنية جداً، استوحت من ثقافات سابقة لها، وطورت أشكالاً متنوعة ليس لها علاقة بالبناء في العصر الحديدي.[٧]

أما الهدف الأول للبحث الذي اقترحه إيتان (البند ج)، فيعتبر مفاجئاً. في الظاهر، يبدو أن بحث «المذكورة أعلاه في

حدّ ذاتها» يعني بحث القرى العربية بكونها مواضيع بحث ذات قيمة. حتى أن إيتان يعرب عن أسفه إزاء استمرار هدم القرى وتدميرها، نظراً لأنه لن يبقى، بعد قليل، شيء للبحث فيه. غير أنه يتضح فيما بعد أن الهدف رقم واحد هو جمع المعطيات المتعلقة بالهدف الثاني (بند ج)، أي كافة المعطيات بشأن تفاصيل البناء وحيثياته المختلفة، ومراحل الدمار وأوضاعه، وهو الهدف نفسه، ولكن بكلمات مختلفة فقط. ففي البند ه يتطرق إيتان إلى نتائج البحث ذاكراً هدفاً واحداً فقط، وهو الهدف رقم ٢ في البند ج. ولا يقترح إيتان دراسة القرى العربية كموضوع قائم بذاته، لغرض فهم الفترات التي قامت فيها وثقافات سكانها، وانما يقترح فقط دراسة خرابها والتدمير الذي بدأ فيها مع، وفي أعقاب، نزوح سكانها.

ويتطلع علم الآثار عموما- حتى وإن كان الأمر غير قابل للتحقيق الكامل- إلى إعادة تصوير وتشكيل صورة حية (من بقايا وآثار مادية) لمجتمع الماضي الذي لم يعد له وجود. فأي كتاب مدخل في علم الآثار، يستهل بنص إعلان على النحو الآتي: «يتطلع علماء الآثار إلى اكتشاف آثار للنشاط الإنساني في عصور وفترات مختلفة، وإلى استعادة الواقع بواسطتها في كل عصر أو فترة. ويسعى هؤلاء العلماء إلى الوقوف على التغيرات في أنشطة الإنسان [...] وإلى محاولة فهمها، وفهم المعطيات والحياة الإنسانية التي تعبر عنها هذه المعطيات» (رايخ ١٩٩٥، ١١) .

غير أن الأركيولوجيا الإسرائيلية لم تكن تمتلك القدرة على رؤية الآثار المادية للقرى العربية المهجورة كممثلة لمجتمع كان قائماً، ولحياة الناس في ذلك المجتمع، كمواضيع جديرة بالبحث والدراسة، وبالتالي كبقايا أثرية جديرة أيضا بالحماية والمحافظة عليها. لقد رسخت القرى العربية المهجورة في الوعي (الإسرائيلي) مقترنة بالهدم والدمار، وعندما اقترح إيتان بحث ودراسة موضوع القرى المهجورة، فقد كان ذلك مجرد «تمرين» فقط في دراسة التدمير، إذ كان من المفترض أن يندمج البحث في موضوع هذه القرى، في استمرار التدمير، وأن ينتهي مع انتهائه. غير أن المجتمع الفلسطيني ظل قائما- حتى وإن كان كمجتمع لاجئين- في إسرائيل وخارجها. ففي القرى التي بقيت مأهولة استمرت الحياة واستمرت معها الثقافة المادية نفسها (الأدوات المنزلية والأثاث والثياب وما شابه). القرى التي دمرت تحولت إلى «ماضٍ»، في حين واصلت القرى الأخرى حياتها.

بحث إثني- أركيولوجي؟!

يبدو مشروع البحث الذي اقترحه إيتان للوهلة الأولى أشبه ببحث إثني- أركيولوجي، أي دراسة مجتمع ماضوي بناء على مقارنة مع مجتمع «تقليدي» قائم، أو مع مجتمع جرى توثيقه من قبل أنثروبولوجيين في عصور سابقة للبحث (مثل مجتمع الأباوريجينيم في استراليا ومجتمع البدو في النقب). وإذا ما صح ذلك فإن إيتان يكون قد سبق عصره و«اخترع» الإثنو- أركيولوجيا ! لقد كان البحث الإثني- الأركيولوجي أحد التجديدات المنبثقة عن «الأركيولوجيا الجديدة» في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.[٨] وقد دعا «علم الآثار الجديد» إلى الوعي والنقد الذاتيين، وإلى البحث النظري وليس العملي فقط (الحفريات والاستطلاع)، وإلى دمج العلوم الدقيقة في علم الآثار وتحويله من بحث تاريخي إلى علم دقيق، أو على الأقل إلى بحث أنثروبولوجي. عندما حاول «علماء الآثار الجدد» استخدام الأبحاث الأنثروبولوجية كمادة مقارنة مع مجتمعات قديمة، اكتشفوا أن الأنثروبلوجيين لم يركزوا على الأشياء (الأمتعة) أي الثقافة المادية. لذلك فقد اتجهوا نحو دراسة مجتمعات قائمة وسط التركيز على الثقافة المادية، وأسسوا البحث الإثني- الأركيولوجي.[٩]

من المألوف إرجاع جذور علم الآثار الجديد إلى بحث أجراه الأنثروبولوجي وعالم الآثار الأميركي ولتر تايلور (Taylor 1948)، غير أن ازدهاره الحقيقي بدأ في أوائل ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة وإنكلترا، وقد وصل إلى إسرائيل بعد مرور قرابة عقدين على ظهوره، أي في الثمانينيات.[١٠] من الصعب الافتراض أن إيتان تأثر في العام ١٩٦٤ بعلم الآثار الجديد، الذي كان في ذلك الوقت في بدايات ظهوره، ولم يكن قد عرف بعد في إسرائيل. علاوة على ذلك، لم يُظْهِر إيتان في أي مرحلة من مراحل عمله، أي صلة أو رابطة بعلم الآثار الجديد.

اقتراح إيتان لم يكن إذاً اقتراحا لإجراء بحث إثني- أركيولوجي. فهو يركز على جوانب معمارية وفنية في عمليات مادية مرتبطة بالتدمير والخراب، كما أنه لم يكن مهتما بـ«المجتمع» سواء من حيث الناس الذين عاشوا في تلك القرى، أو من ناحية ثقافة هؤلاء الناس. قسم من الناس الذين كانوا يقطنون في القرى حتى العام ١٩٤٨، كان ما زال على قيد الحياة أثناء إعداد إيتان لمشروع بحثه: بعضهم لاجئون خارج حدود دولة إسرائيل، وبعضهم الآخر لاجئون (مهجرون) داخل إسرائيل. هذا المجتمع كان خارج نطاق اهتمام إيتان، الذي اعتزم تفحص قرى عربية

ويهودية مأهولة مقارنة بالقرى المهجورة، ولكن فقط لغرض تفحص فن البناء المعماري فيها، وعملية تدميرها.

كذلك فإن اقتراح إيتان لم يتناول مجتمعاً قائماً يمكن مشاهدته، ورؤية أفراده الذين يمكن التواصل معهم والتعلم منهم، وإنما يتناول فقط ثقافة مادية تنتمي (حسب وجهة نظره) للماضي. فقد استهدف بحثه المقارنة بين تدمير قرى «متأخرة»، وبين تدمير يكتشف أثناء حفريات تتعلق بفترات قديمة. إن المقارنة بين معطيات مادية تعود لفترات مختلفة، هي طريقة قديمة كَقِدَم البحث الأركيولوجي، وبالتالي فهي لا تشكل بحثا إثنيا- أركيولوجيا.

يغئال يادين، القرى المهجورة وبداية دراسة إسرائيل

أُرفقت بمشروع البحث المقترح من أبرهام إيتان، ملاحظة (توصية) مقتضبة كتبها يغئال يادين، وهي موجهة إلى مجلس الآثار، بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٦٤، وقد جاءت على النحو الآتي:

«الجامعة العبرية في القدس

قسم علم الآثار

١٩٦٤/٥/٢٦

إلى حضرة

المجلس الأركيولوجي

لجنة المسح

مرفق هنا مذكرة كتبها السيد أبرهام إيتان، ويعبر فحواها عن نفسه بوضوح. أعتقد أن من الجدير أن تشمل الدراسة أيضاً مواضيع غير إقليمية. ينطوي البحث في هذه المواضيع على أهمية لبحث معرفة البلاد والأركيولوجيا، والذي قد يصبح غير ممكن خلال فترة غير طويلة، جراء عمليات الهدم والتطوير. يبدو لي أن المشروع المقترح يمكن أن يشكل أيضا بداية طيبة لتشجيع ورعاية أبحاث من هذا النوع، كما أن المعطيات التي سيتم التوصل إليها بواسطته يمكن أن تشكل ركيزة وسنداً لأبحاث من طراز مشابه في المستقبل. سأكون ممتنا لكم إذا ما طرحتم هذا الموضوع للنقاش في أقرب وقت.

مع فائق الاحترام

يغئال يادين».

كان إيتان أحد طلبة البروفسور يغئال يادين في الجامعة، وبالتالي كان من الطبيعي أن يقدم له الاقتراح. أما يادين ذاته، فلم يكن فقط بروفسور في علم الآثار، بل كان أيضاً أحد الرجالات المركزيين في المؤسسة (الرسمية) الإسرائيلية: رئيس قسم العمليات في حرب العام ١٩٤٨ (ومن ناحية عملية رئيس هيئة الأركان العامة فعليا بسبب مرض رئيس الأركان يعقوب دوري)، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ١٩٤٩- ١٩٥٢، المستشار العسكري لرئيس الحكومة ليفي أشكول قبل حرب العام ١٩٦٧؛ زعيم حزب «داش» (الديمقراطية والتغيير) وشريك رئيس في حكومة مناحيم بيغن ١٩٧٧-١٩٨١. ويعتبر يادين النموذج الأب (الرئيسي) لعالم الآثار الإسرائيلي الوطني (غيبع Silber-man 1993, 1992). فضلا عن ذلك، فقد كان له، بصفته رئيساً لقسم العمليات ورئيساً لهيئة الأركان العامة، ضلع كبير في تدمير القرى العربية وتفريغها من سكانها. كيف تعاطى يادين، وفي هذه المرة بصفته الأكاديمية- الأركيولوجية، مع مشروع البحث الذي اقترحه إيتان؟ لقد وصف يادين الاقتراح بأنه «مذكرة يفصح مضمونها عن نفسه»، وأوصى بالموافقة عليه بسبب أهميته (دون شرح أو تفصيل)، وقام بتحويله للمتابعة من جانب لجنة الدراسة والفحص التابعة للمجلس الأركيولوجي. وقد كان هذا المجلس عبارة عن مجلس استشاري لقسم الآثار (سلطة الآثار حاليا)، وضم في عضويته مجموعة من كبار علماء الآثار في إسرائيل بالإضافة إلى شخصيات عامة. وعلى الرغم من أن صلاحيات المجلس كانت تقتصر على الاستشارة فقط، إلاّ أنه كان يتمتع في تلك الفترة بمكانة مهمة ونفوذ حقيقي، إذ تولى فعليا مهمة اتخاذ القرار بشأن إصدار تصاريح الحفر التي لا يمكن لعالم آثار أن يقوم بدونها بأعمال الحفر في إسرائيل. ويشار إلى أن مجلس الآثار أقيم من قبل سلطات الحكم البريطاني في بداية عهد الانتداب، ثم تبنته دولة إسرائيل في الخمسينيات، وتم إعادة تشكيله في أوائل الستينيات- في أعقاب صراعات قوى بين المؤسسات والهيئات الأثرية التي أدت إلى انهياره- حيث أصبح يضم عدة لجان فرعية تعنى بإصدار تراخيص الحفر وصيانة المواقع الأثرية ووضع القوانين والتشريعات الأركيولوجية وغير ذلك. وقد تولت لجنة المسح والاستطلاع (التابعة للمجلس) في ذلك الوقت مهمة تنظيم استطلاع (مسح) شامل ومفصل كان من المفترض أن يشمل كامل مناطق الدولة. وكان علماء الآثار الإسرائيليون قد رأوا في إجراء مثل هذا المسح ضرورة حيوية، نظراً لأن التطوير السريع لإسرائيل تسبب بأضرار غير قابلة للإصلاح للكثير من المواقع

الأثرية وعرض للخطر وجود مواقع أخرى. ولكن بسبب النقص في الميزانيات والقوى البشرية المؤهلة، لم ينجح علماء الآثار سوى في إجراء عدد قليل من الاستطلاعات في مناطق مقلصة، مثل الاستطلاع (المسح) الذي أجراه يوحنان أهاروني في الجليل الأعلى في أعوام الخمسينيات (أهاروني ١٩٥٧). وبعد جهود كبيرة نجحت المؤسسات الأثرية في إقامة هيئة أنيطت بها مهمة إعداد استطلاع (مسح) شامل: جمعية المسح الأركيولوجي لإسرائيل بإدارة زئيف يفين. وقد عملت هذه الهيئة تحت اشراف مباشر من قبل المجلس الأركيولوجي (وبذلك تحول هذا الأخير من مجلس استشاري إلى مجلس تنفيذي!). كذلك فقد تولى المجلس ولجنة المسح التابعة له، تحديد نطاق عملية المسح وطابعها والمناطق التي ستشملها، وتشكيل الخلايا التي ستكلف بالتنفيذ. وفي صيف العام ١٩٦٤ بدأت عملية الاستطلاع (المسح) الشامل لإسرائيل، من خلال خلية أولى برئاسة أبرهام رونين ويعقوب عولمي في منطقة حيفا. وفي مطلع العام ١٩٦٥ أضيفت خلية أخرى عملت في منطقة «سديه بوكر» في النقب، إذ إنه لم تتوفر ميزانية لتمويل عمل خلايا إضافية. ومما لا شك فيه أن انطلاق هذا المشروع الحيوي (استطلاع ومسح الأماكن الأثرية في إسرائيل) شكل نجاحاً كبيراً لعلم الآثار الإسرائيلي، غير أن هذه المهمة لم تستكمل حتى الآن، بعد مرور خمسين عاماً على بدئها.

لقد قدم أبرهام إيتان اقتراحه بعد تبلور هذا المشروع وانطلاقه، وربما بتأثيره، ولذلك كان من الطبيعي أن يقدم يادين الاقتراح إلى لجنة المسح والاستطلاع التابعة لمجلس الآثار، كهيئة مسؤولة عن الموضوع، وقد كان يادين ذاته عضواً في هذا المجلس، ولكن ليس في لجنة المسح والاستطلاع التابعة له.[١١]

ما الذي قصده يادين بقوله «مواضيع غير إقليمية»؟

أعتبر المسح الأركيولوجي، في تلك الفترة، بمثابة دراسة لمنطقة أو بقعة جغرافية، تتناول مواقع على اختلاف أنواعها، وفتراتها وانتشارها في الحيز. وقد وسع اقتراح إيتان إطار المسح الأركيولوجي بما يتعدى هذه المواضيع التقليدية. أي، خلافاً للمألوف، فإن الحديث لا يدور هنا على استطلاع للعثور على مواقع أثرية، تجمع منها قطع الخزف وتوثق البقايا الأثرية بالصور، وأخذ القياسات وما إلى ذلك، وإنما الأعمال الاعتيادية في الاستطلاع. فهنا يدور الحديث عن استطلاع يتعدى نطاق العمل الاعتيادي في «الميدان»، وهذا هو ما قصده يادين في أقواله.

وقد أوضح يادين، كجزء من دعمه لاقتراح إيتان، مدى أهمية وإلحاحية الاقتراح بقوله إنه «قد يصبح غير ممكن خلال فترة ليست طويلة، جراء التدمير وعمليات التطوير»، وبذلك كرر يادين أقوال إيتان، بأن القرى تشهد عملية تدمير متسارعة ولن يعود هناك بعد وقت قصير شيء للبحث والدراسة. كذلك تحدث إيتان عن عملية تدمير طبيعي، غير موجهة أو مقصودة، وعن «براثن الزمن» (البند ه)، وعن «عملية تدمير» (البند أ)، وبقايا أثرية «تختفي من الوجود بشكل مطرد» (البند ج)، وهي تعابير تشير إلى عملية تدريجية. ويتولد الانطباع ذاته بشأن العملية الطبيعية، من تفاصيل الأمثلة التي أوردها إيتان، مثل النشوء التدريجي للطبقة الأثرية. وقد أضاف يادين اصطلاحاً لم يرد في اقتراح إيتان: تدمير في أعقاب «أعمال تطوير». فما هو المقصود بهذه الأعمال ؟ فتوطين مهاجرين جدد في قرية عربية مهجورة، أو لاجئين عرباً («لاجئو الداخل») في قرية أخرى، كان يندرج في نطاق أعمال التطوير في دولة إسرائيل، والتي أوردها إيتان بصورة غير مباشرة في أقواله عن قرى أعيد توطينها. غير أن هذه الأمور كانت تعود للماضي في العام ١٩٦٤ الذي لم تعد فيه القرى المهجورة في وضع يتيح توطينها مجدداً، كما أنه لم تكن هناك موجة هجرة (يهودية) كبيرة تتطلب حلاً سكنياً فورياً. لقد قصد يادين بـ «أعمال التطوير» التدمير الذي سينجم في المستقبل. فما هي أعمال التطوير التي هددت القرى العربية المهجورة؟ فالكثير من القرى المهجورة التي أعتبرت «مواقع أثرية» كانت محمية بموجب قوانين الآثار، ولذلك فإنها لم تكن في الظاهر عرضة للخطر. كذلك فإن أعمال التطوير الاعتيادية، مثل شق الشوارع أو إقامة مستوطنات، لم يجر التخطيط للقيام بها في القرى العربية المهجورة بالذات، إذ كان من السهل أكثر إقامة مستوطنة جديدة أو شق شارع خارج هذه القرى، نظراً لأن هدمها وإخلاءها لغرض التطوير من شأنهما فقط إضافة أعباء مالية على القائمين بأعمال التطوير. فهل أضاف يادين كلمتي «أعمال التطوير» بحسن نية، من أجل تعزيز وقع وتأثير اقتراح تلميذه ؟! أم أن يادين كان يعرف في ذلك الوقت أن مصير القرى المهجورة أن تهدم بسرعة بواسطة نوع خاص من «أعمال التطوير»؟!

الاستطلاع (المسح) كأداة هدم

قدم اقتراح إيتان في أيار ١٩٦٤، لكنه لم يوضع قط موضع التنفيذ، وقد حل مكانه «استطلاع مسح القرى»، الذي مهد الطريق لهدم القرى العربية المهجورة. وفي هذا السياق،

قرية سلبيت– شعلبيم، ١٩٤٩. بين شيد على الطراز التقليدي، ويحتوي على بقايا أثرية. (أرشف سلطة الآثار)

بقايا مقبرة قرية اللطرون، ٢٠١٣. بيوت القرية التي كانت قائمة في المنطقة الحرام بين إسرائيل والأردن ، هدمت في العام ١٩٦٧. (تصوير راز كالتر)

قرية الزيب في أعوام الخمسينيات. (تصوير رؤوفين كالتر)

بقايا قرية صطاف، منظر عام ، ٢٠٠٥. (تصوير راز كالتر)

يشكل بحث أهارون شاي (٢٠٠٢) حول استطلاع القرى الذي جرى في ستينيات القرن الماضي نقطة انطلاق مهمة، وسوف نناقش هذا الموضوع من وجهة نظر أركيولوجية، وهو ما لم يجر حتى الآن. في تموز ١٩٦٥ تقدمت « دائرة أراضي إسرائيل» بطلب خاص إلى «قسم الآثار» لإجراء استطلاع أثري لقرى عربية مهجورة، وقد شكل الاستطلاع أساسا لهدم القرى بواسطة جهاز أقيم في «دائرة أراضي إسرائيل»، وجرى تشغيل علماء آثار إسرائيليين، منذ صيف العام ١٩٦٥ وطوال معظم العام ١٩٦٦، في هذا الاستطلاع– أي في التمهيد للهدم– الذي شمل أكثر من مئة قرية عربية مهجورة. وقد أعد علماء الآثار في نطاق مهمتهم ملف استطلاع (مسح) لكل قرية، مستعينين بطرق المسح التي طورت في إطار الاستطلاع الشامل لإسرائيل، والذي جرى إيقاف العمل فيه لصالح إنجاز هذه المهمة العاجلة المتعلقة بالقرى المهجورة. كانت مهمة علماء الآثار الفصل، بواسطة إزميل العلم، بين البقايا التي أعتبرت أثرية، وبالتالي يجب المحافظة عليها، وبين كل ما تبقى، والذي خطط لهدمه. وقد وقع زئيف يفين، مدير هيئة الاستطلاع، بالتنسيق مع مفتشي قسم الآثار، على رسائل المصادقة على عمليات الهدم قبل تنفيذها، بشرط المحافظة على البقايا الأثرية، إذا ما عثر عليها أثناء المسح. وفي معظم الحالات فقد جرت عمليات الهدم بحضور عالم آثار من طرف هيئة الاستطلاع أو أحد مفتشي قسم الآثار، كما قام هؤلاء بزيارة القرى بعد تنفيذ هدمها، بغية التأكد من أنه جرى الحفاظ على البقايا الأثرية، في حال وجودها. ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن «استطلاع– مسح–القرى» لم يكن يهدف إلى توثيق القرى المهجورة بشكل مفصل، إذ أنه جرى بسرعة كبيرة، وأحيانا تحت جنازير البلدوزرات تقريباً. وفي بعض الحالات، الناجمة عن عدم التنسيق، تأخر علماء الآثار في السباق ضد البلدوزرات :

وقعت إحدى هذه الحالات في قرية «قولا» قرب رأس العين. فبعد مسح القرية، سمح زئيف يفين، في رسالة بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٦٦، بهدمها، مشيراً إلى أن «القرية مبنية بأكملها على بقايا مستعمرة صليبية، ولا يجوز بأي حال المساس بالكنيسة الصليبية والبيوت القريبة منها أو ببركة المياه في المكان». وقد وصف دان أورمان[١٢] في تقرير كتبه حول عملية الهدم، ما حدث فيما بعد على النحو الآتي:

في ١٩٦٧/٣/٢، خرجت مع السيد حنان ديفيدسون، من دائرة أراضي إسرائيل، في جولة في القرى المهجورة. أثناء الجولة قال لي السيد ديفيدسون إن من المحتمل أن يكون المقاولون قد توجهوا في اليوم نفسه لهدم قرية «قولا». وعليه قررت زيارة المكان في اليوم ذاته. وصلت إلى المكان برفقة دافيدسون وهناك وجدنا جرافة تقوم بهدم البرج الصليبي في قرية «قولا». أوقفت العمل وقمت بفحص المنطقة، واتضح لي أن المقاولين يعملون في المكان منذ يومين تقريبا (وذلك دون أي ابلاغ مسبق لقسم الآثار أو هيئة (جمعية) الاستطلاع، وأنهم فرغوا من هدم القاعة الصليبية الواقعة شمالي البرج، ونصف البرج وبركة المياه الصليبية الواقعة إلى الشرق من المباني المذكورة [...] أثناء الفحص وجدت بقايا مبان صليبية كثيرة أخرى شرقي البرج، والتي لم يتمكن المساحون من رؤيتها، وأوعزت للمقاولين وللسيد دايفيدسون بأنه يجب الامتناع عن هدمها. بعد أن فرغت من الفحص وأوصلت الجرافة عملها خارج منطقة الموقع (الأثري) الصليبي، تحت إشرافي. في أعقاب انتهاء العمل في منطقة القرية يمكن القول إجمالا، أنه باستثناء الأضرار التي لحقت بالموقع الصليبي، لم تحدث أضرار إضافية، وتم هدم القرية العربية وتسويتها بالأرض كليا.[١٣]

ربما كان عدم التنسيق في هذه الحالة أمرا عفوياً وغير مقصود، وإن كان يعكس أيضاً، استخفافاً بعلماء الآثار. ولعل من المهم أكثر الإشارة إلى أن هذه الحالة تبين مدى تماهي علماء الآثار مع عمليات الهدم. صحيح أن الكاتب (أورمان) يعبر عن تذمره إزاء المس بالآثار، ولكنه فعل ذلك وسط التسليم بالوضع، كما لو أن الحديث يدور على قوة عليا أو قدر وقع من السماء. وفي هذا السياق يجب الانتباه بشكل خاص إلى خاتمة الرسالة، والتي تعرض صورة لعمل جيد انتهى بشكل مرض للكاتب، وهو نمط تكرر مراراً في «تقارير هدم» كثيرة للقرى المهجورة. ويستشف من خاتمة الرسالة ذاتها أنه يمكن للعملية (الهدم) أن تستمر كالمعتاد وأنه لا حاجة لاستخلاص عبر مما حصل. فالحديث لا يدور على تقرير يدعو لمعرفة المسؤولين عن المس بالآثار وتقديمهم للمحاكمة (هويتهم واضحة، لكنهم يقفون فوق قسم الآثار وفوق القانون). ولو أن قرية «قولا» كانت مبنية بأكملها على موقع أثري قديم، كما أشار زئيف يفين، لكان يتعين على علماء الآثار منع هدمها، ذلك لأن هذه القرية العربية كانت متصلة بالبقايا الأثرية القديمة بصورة عضوية، وبالتالي لا يمكن إزالتها، كما لو أن الحديث يدور على ورم مضر يمكن فصله بسهولة عن محيطه. ولكن عملية الهدم أجيزت، باستثناء عدد من البقايا الأثرية البارزة. علاوة على ذلك فقد انطوى الاستطلاع (المسح) على إهمال وتقصير، حيث أن الكثير من البقايا الأثرية «غابت عن أنظار منفذي الاستطلاع». إجمالاً، يمكن القول إن علماء الآثار تماهوا مع الهدم ومع منفذيه، إذ إنهم صادقوا على هدم أقصى عوضاً عن الاهتمام بأقصى حدّ من المحافظة (على البقايا الأثرية).

توقفت حملة هدم القرى العربية المهجرة مؤقتا بسبب اندلاع حرب «الأيام الستة» (حزيران ١٩٦٧)، لكنها استؤنفت مباشرة فور انتهاء الحرب، بل وامتدت لتشمل المناطق التي احتلتها إسرائيل في الحرب، بنفس الوتيرة وبتعاون كامل من جانب علماء الآثار. وفي هذا الإطار طالت عمليات الهدم، من ضمن ما طالت، قرى في منطقة اللطرون «ومورديعين» وعشرات القرى السورية في مرتفعات هضبة الجولان.[١٤] وقد جرى توثيق جزء من قرى الجولان قبل هدمها، وقام بهذا التوثيق يهودا روت (وهو عالم آثار هاو، من مؤسسي كيبوتس «شاعر هغولان»، و«معهد أبشلوم» ومتحف الثقافة اليرموكية في كيبوتس «شاعر هغولان»).[١٥] ولم يفصل روت بطبيعة الحال ظروف هدم تلك القرى السورية (أنظر مثلاً: روت ١٩٨٤). وعلى غراره أيضا، يتطرق يغئال كيفنيس (١١٧,٢٠٠٥) بشكل عابر إلى «عملية هدم»، ويمكن لقارئ مقاله أن يظن بأن الحديث يدور على عملية تدريجية، ربما بفعل عوامل الطبيعة، لكن الأمر ليس كذلك في الحقيقة. إن وجود القرى العربية المهجورة كان من الأمور المعروفة جيداً لعلماء الآثار الإسرائيليين، وهم المؤتمنون على المعرفة العميقة للبلد ومشاهده وتضاريسه الطبيعية، ولا بد أنهم، في أعقاب ما قاموا به من استطلاع وتوثيق ودراسة للمواقع الأثرية، كانوا على معرفة ودراية بهذه القرى، سواء قبل أو بعد حرب العام ١٩٤٨. كذلك فإن مشاركة علماء الآثار، كجنود وقادة عسكريين، في حرب العام ١٩٤٨، فضلا عن كونهم من أبناء الجيل الذي ولد أو نشأ في البلاد في تلك الفترة، لعبا دوراً مهماً في صوغ وبلورة نظرتهم وموقفهم تجاه المجتمع

الفلسطيني وثقافته، وفي تنحية المسائل الأخلاقية والمهنية جانبا.

تجاهلت المؤسسة الرسمية الإسرائيلية في أعوام الخمسينيات علماء الآثار في كل ما يتعلق بهدم القرى المهجورة وتدميرها، أما في الستينيات فقد كان علماء الآثار شركاء صغارا، ولكن مهمين، في هدم مثل هذه القرى وتدميرها. فقد أضفى هؤلاء العلماء الشرعية على عمليات هدم القرى، ذلك لأن جميع المواقع الأثرية (ومن ضمن ذلك الكثير من القرى) كانت بموجب «أمر الآثار» في تلك الفترة، مواقع محمية تخضع لإشراف «قسم الآثار»، غير أن علماء الآثار الإسرائيليين أجازوا قانونيا هدم جميع القرى المهجورة، تقريباً. أما «دائرة أراضي إسرائيل»، التي شغلت ومولت عمل «خلايا المسح» فلم تكن بقايا الماضي تعني لها شيئاً، ولم تكن بحاجة إلى علماء من أجل تحديد موقع القرى وحدودها (كانت المعلومات المتوفرة من مصادر أخرى مثل الصور الجوية). وعلى ما يبدو فإن «دائرة أراضي إسرائيل» والجهات التي تقف خلفها، لم تكن قادرة في فترة إطلاق «مشروع استطلاع إسرائيل»، على تجاهل علماء الآثار وتنفيذ عملية هدم القرى بالطرق نفسها التي أُتبِعت في الخمسينيات، ذلك لأن علماء الآثار عملوا في تلك الفترة بصورة حثيثة، على تسويق مشروع الاستطلاع الأركيولوجي، كمشروع طليعي- صهيوني يضمن الربط بين الماضي والحاضر، ويكفل (للمستوطنين اليهود) الحقوق والسيادة على «أرض إسرائيل». على هذه الخلفية، على الأرجح، فضلت «دائرة أراضي إسرائيل» تأييد مشروع استطلاع إسرائيل، لا سيما وأن تخصيص موارد مالية غير كبيرة للمشروع كان من شأنه أن يضمن لهذه الدائرة تعاوناً من جانب «قسم الآثار».

وقد اتسق اقتراح إيتان، المقدم في العام ١٩٦٤، مع إقامة رابطة (جمعية) استطلاع إسرائيل، ومع الرغبة في إجراء استطلاع (مسح) منهجي لجميع المواقع الأثرية في البلاد، في ظل ما تتعرض له بقايا الماضي من عملية هدم وتدمير متسارعة جراء أعمال التطوير الحثيثة. لقد كان اقتراح إيتان شاذا من حيث تطرقه إلى القرى العربية المهجورة، غير أن هذا الاقتراح، الذي لم يوضع نهائيا موضع التنفيذ، لم يكن له أي تأثير على سياسة «دائرة أراضي إسرائيل» أو على حملة هدم وتدمير القرى في الستينيات. ومع أن علماء الآثار أعضاء لجنة الاستطلاع كانوا على علم باقتراح إيتان، إلا أن أحداً منهم لم يدع في العام ١٩٦٥ إلى إجراء أي بحث أو دراسة لموضوع تلك القرى قبل هدمها. ولا تشير الشهادات والوثائق الموجودة في أرشيفات المؤسسات الأثرية إلى الجهة التي وقفت خلف حملة هدم القرى، ولماذا تم الشروع في تنفيذها في العام ١٩٦٥ بالذات ؟ ولا يعقل أن تكون هذه الحملة قد جرت بدون علم الحكومة الإسرائيلية، ولا بد أن هناك شهادات ووثائق حول ذلك، يمكن أن تكون موجودة مثلاً في أرشيف «دائرة أراضي إسرائيل». لقد كانت الآلية التي اتاحت لعلماء الآثار المصادقة دون تأنيب ضمير على هدم القرى المهجورة في الستينيات، مرتبطة بالتعريف القانوني لـ «الآثار»، والذي تحولت في إطاره معظم القرى، ومن ضمنها القرى القديمة التي أعتبرت في عهد الانتداب البريطاني كمواقع أثرية، إلى مواقع خالية من الآثار.

تحليل أركيولوجي لإزالة الآثار

سيكون ضربا من السخافة والإسفاف التقليل من أهمية علم الآثار، الذي تأسس وتطور على امتداد مئات السنوات على أيدي باحثين غربيين. وكأي فرع بحثي، فإن بحث الماضي ليس منفصلا (سواء كان ذلك بوعي أو دون وعي) عن شبكة سميكة من الصلات والروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القائمة في الحاضر. وعلم الآثار الذي يتجاهل، أو يهمل، ماضي آخرين يعتبرون «شرقيين»، هو علم آثار تعتريه نظرة استشراقيه (سعيد ٢٠٠٠؛ شنهاف ٢٠٠٥).

أحد الأمثلة السافرة على ذلك، نجده في كتاب من المفترض به أن يعرض علم الآثار في أجلى صوره أمام الجمهور الإسرائيلي. وينتقد مؤلف الكتاب بشكل محايد في الظاهر، استغلال علم الآثار لأهداف سياسية من قبل الجميع: «مسيحيون ويهود ومسلمون (وفق هذا الترتيب) « (رايخ ١٩٩٥،١٩٦)، غير أن الحالة الإسلامية (حسب ما جاء في الكتاب) تختلف عن الباقي، فهي النقيض السيء هنا :

تغص مساحة دولة إسرائيل بآلاف المواقع الأثرية، بقايا حضارات الماضي التي قامت هنا قبل مئات وآلاف السنوات. وتمثل هذه البقايا حضارات اندثرت ولم يعد لها وجود، بالإضافة إلى حضارات وأديان كانت هذه البلاد مهد ولادتها: اليهودية والمسيحية، وإلى حدّ ما الإسلام أيضا. لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية البقايا الأثرية لـ «البيشوف اليهودي» في أرض إسرائيل على اختلاف فتراته [...] ولعلها تشكل الدليل الملموس الأبرز على الرابطة بين الشعب اليهودي وبين أرض إسرائيل (المصدر السابق، ١٨٠).

صحيح أنه لم تجر في إسرائيل قط حفريات أو استطلاع أركيولوجي من طرف مؤسسة إسلامية، أو باحثين مسلمين أو باحثين جاءوا من دولة مسلمة [...] ولكن الصلة بين الأركيولوجيا وبين العالم الإسلامي، قائمة. فهي قائمة مثلاً بصورة سلبية. فمنذ حرب الأيام الستة نأت مؤسسات بحثية بنفسها عن مواصلة القيام بحفريات وأبحاث في إسرائيل وقد كفت مؤسسات بريطانية وألمانية وغيرها، عن الانشغال في بحث ودراسة فترة التوراة وفترة الهيكل الثاني (عهد المسيح)، وقامت بنقل مركز ثقل نشاطاتها وأبحاثها الأركيولوجية إلى دول عربية وخاصة المملكة الأردنية، كما أخذت تنشغل في بحث فترات الحكم الإسلامي القديمة، والعهد الصليبي والإسلامي المتأخر في أرض إسرائيل (المصدر السابق، ١٩٨).

إن هذا النص، بما يتضمنه من نسيج للوقائع وطريقة صياغتها، يوحي للقارئ بأن «أرض إسرائيل» لا تنطوي على أهمية حقيقية للإسلام والمسلمين . فالبقايا الأثرية المهمة، التي تعطي شهادة، هي فقط بقايا «البيشوف اليهودي على اختلاف فتراته». ويشير ذلك إلى مدى سهولة توجيه اتهامات تعميمية ضد «المسلمين»، الذين يقدمهم المؤلف كجسم متجانس يخلو من أي تنوع أو طيف متعدد الألوان، كقوله مثلاً أنه «لم تجر قط في إسرائيل حفريات أو مسح أركيولوجي من طرف مؤسسة إسلامية، أو باحثين جاءوا من دولة مسلمة» (المصدر السابق). ولكن السؤال الواجب طرحه هنا: ما هي فرص «مؤسسة إسلامية» أو باحثين مسلمين من طرفها، في الحصول على تصريح بإجراء حفريات أثرية في دولة إسرائيل ؟! فبدون تصريح كهذا لا يمكن الحفر، كما أن طلب الحصول يعني إعطاء شرعية للسلطة التي تصدره. وهل يمكن لنا توجيه اللوم لباحثين إسرائيليين لكونهم لا يطلبون تصاريح للحفر من السلطات السورية أو اللبنانية على سبيل المثال ؟! لقد زاول (الباحثون) المسلمون أعمال الحفر والبحث في «أرض إسرائيل» طوال الوقت الذي كان فيه الأمر متاحاً لهم، على سبيل المثال في عهد الانتداب البريطاني أو في الضفة الغربية قبل حرب العام ١٩٦٧. ثم ما الذي يدعو إلى لوم «المسلمين» إزاء عزوف مؤسسات وباحثين (من دول الغرب) عن مواصلة الحفريات والبحوث الأثرية في إسرائيل (والحقيقة أن عملهم كان يتم في القدس الشرقية بشكل أساسي) ؟![١٦] هل أفسد «المسلمون» الباحثين الغربيين لدرجة أن هؤلاء انتقلوا للعمل في دول عربية، وكفوا عن الانشغال في فترة التوراة وفترة «الهيكل الثاني» (أي في الأشياء المهمة!) وانصرفوا للاهتمام بفترات (غير مهمة) من عهد الحكم الإسلامي والصليبي ؟! لم يورد المؤلف أي معطى أو سند يثبت صحة هذا الطرح، الذي ساقه في فصل تحت عنوان «آداب المهنة الأركيولوجية».

على غرار ما فعله باحثون غربيون، تبنت الأركيولوجيا الإسرائيلية الفصل بين الماضي والحاضر. فالماضي يتطلب المحافظة والبحث والصيانة والتوثيق والعرض في المتاحف، كما أن الموقع الأثري يشكل مصدر جذب سياحي وقومي. وقد استخدم علماء الآثار الإسرائيليون إزميل العلم الذي فصل بين ما يستحق الحفاظ والصيانة وبين ما يجدر هدمه وإزالته، وفقا للمعيار المشروع المتعلق بتعريف «الأثري». واعتبر هؤلاء العلماء (الإسرائيليون)، على غرار البريطانيين، أن الآثار هي أشياء أو بقايا يعود زمنها إلى فترة سابقة للعصر الحديث، أي سابقة للعام ١٧٠٠ ميلادي، وبالتالي كانوا ملزمين بموجب القانون بأن يعالجوا دون مواربة أو تقاعس كل ما سبق هذا العصر، وعليه فإن هذه الفترة «الحديثة» ليست في الظاهر جديرة بالحماية؟![١٧] غير أن القرى العربية المهجورة لم تكن مريحة للقسمة بناء على هذا الحد الفاصل. أحيانا من السهل تحديد ماهية البناء» العصري»، مثلاً بناء على استخدام الإسمنت والحديد، غير أن الإزميل العلمي يغدو مثلوماً حين يعالج بناء تقليدياً. ففي الحفريات الأثرية من الصعب جداً التمييز بين بناء من العهد المملوكي، على سبيل المثال، وبناء من العهد العثماني (قارنوا مع بنفنيستي ٢٠١٢، ٦٥). فالأمر يتطلب خبرة ملموسة، وفي الكثير من الحالات يكون التمييز غير ممكن، لا سيما في استطلاع (مسح) أركيولوجي، والذي تطول فيه عملية كشف البقايا والمواقع الأثرية، والتي تتم عن طريق جمع قطع وشظايا الخزف. ومن المشكوك فيه أن يكون المنقبون عن الآثار قد امتلكوا في ستينيات القرن الماضي التأهيل الذي يمكنهم من التمييز بين بلاط خزفي من العهد المملوكي وآخر من العهد العثماني، ذلك لأن أيا من علماء الآثار تقريباً لم ينشغل في فترة الستينيات في بحث تلك الفترات «المتأخرة». وعموماً فإن علماء الآثار لم يتمكنوا من التمييز بصورة دقيقة، بناء على الخزف، بين بداية العهد العثماني (لغاية عام ١٧٠٠ ميلادي، وهي فترة «قديمة» يفترض أن تكون محمية) وبين الفترة التي تلت العام ١٧٠٠ ميلادي، وهي فترة ليست «قديمة» ولذلك سمح بهدمها. أما الحقبة الصليبية فقد وجدت منقذاً لها في شخص البروفيسور يهوشواع برافر. وقد أبرزت حصون وقلاع الحقبة الصليبية، في حين أهملت القلاع الإسلامية، بل و«أضفيت عليها» أحيانا صفة

بقايا قرية صطاف بركة المياه في القرية، ٢٠٠٥. (تصوير راز كالتر)

قلاع صليبية (بنفنيستي Benvenisti 2000,30iff ؛2012,70-63). ولكن التاريخ انتهى مع برافر، وأعطى المستكشفون الإسرائيليون عمليا الشرعية لعملية هدم وتدمير حضارة القرى العربية برمتها.

على هامش ذلك، لا بد أن نضيف بأن التشريعات الأركيولوجية الانتدابية، والتي أخذت صفة النفاذ القانوني عقب قيام دولة إسرائيل من خلال «أمر الآثار» (ومنذ العام ١٩٧٨ في قانون الآثار) أتاحت لعلماء الآثار المحافظة على بقايا ذات أهمية ثقافية أو تاريخية خاصة، حتى وإن كانت متأخرة (لاحقة) عن العام ١٧٠٠ للميلاد، وذلك بواسطة إعلان خاص عنها. في عهد الإنتداب البريطاني لجأوا إلى هذه الإمكانية من أجل المحافظة على عكا وأسوارها بالمجمل. وقد استخدم «قسم الآثار» هذه الإمكانية بناءً على طلب من بلدية تل أبيب من أجل المحافظة على الشقة الأولى التي عملت فيها مدرسة هرتسليا الثانوية في يافا قبل انتقالها إلى بنايتها المعروفة في تل أبيب. وعلى ما يبدو فقد شكل ذلك نوعاً من التعويض على هدم بناية المدرسة الفخمة في تل أبيب، مع أن البيت (الشقة) في يافا لم يكن ذا قيمة خاصة جداً. هذه البلدية ذاتها، التي طلبت حماية البيت والمحافظة عليه (في يافا) عادت وطلبت فيما بعد رفع الحماية عنه، حيث جرى هدمه في العام ٢٠٠٠. كذلك فقد منحت حماية لبيت «بيلو» (اسم مجموعة المستوطنين اليهود الطلائعيين الذين هاجروا إلى البلاد في العام ١٨٨٢)، وهو بيت في بيارة تعود لفلسطيني اسمه أنطون أيوب، تأجر فيه هؤلاء المستوطنون غرفتين في العام ١٨٨٢، وما زال هذا البيت قائما حتى الآن.[١٨]

ربما بسبب التجربة الفاشلة في مسألة بيت المدرسة الثانوية في يافا، لم يلجأ «قسم الآثار» إلى استخدام الامكانية القانونية لحماية البقايا الأثرية المتأخرة عن العام ١٧٠٠، فهذه الإمكانية لم تطرح نهائياً في صدد القرى العربية المهجورة، على الرغم من أن قسماً منها كان جديراً بالحماية بحكم قيمة المشهد الطبيعي والقيمة الثقافية الخاصة (مثل قرية الزيب/ «أخزيف»، وقرية لفتا). لقد استند الفصل بين «لنا» و «لهم»، بين ماض يستحق الحماية والبحث، وماض مصيره الهدم والإهمال، على فصل مشروع بين «قديم» و«متأخر». وقد طبق هذا الفصل بنجاح دون أن يؤدي مغزاه السياسي إلى زعزعة نزاهة الأركيولوجيا الإسرائيلية التي ادعت أنها تعمل باسم علم صرف، ليس له سياق سياسي. وعموماً، ليس هناك ما يشير إلى أن أحداً من علماء الآثار الإسرائيليين، الذين آمنوا في غالبيتهم بالرواية السائدة وتمثلوا قيمها، قد رفض المشاركة في استطلاع القرى العربية المهجورة، في فترة الستينيات.

استملاك المشهد واستعادة الآثار

لم تبدأ عملية احتضان القرى العربية واستملاكها سوى بعد اختفاء هذه القرى من المشهد، وبعد أن محت عملية الهدم والتدمير ملامح الحياة فيها. وقد أتاحت هذه العملية رؤية هذه القرى كمشهد رومانسي : أنقاض تصويرية منضفرة في سلاسل حجرية تحيطها كروم أشجار زيتون قديمة. هذا المشهد استملكه الإسرائيليون في إطار ما وصف بـ «حدائق وطنية»، وفي شكل رئيسي كمشهد توراتي عتيق. ولعل المثال البارز في هذا السياق يتمثل في محمية صطاف في جبال القدس (الغربية) حيث حولت قرية عربية مهجورة هناك إلي حديقة «زراعة جبلية تقليدية».[١٩] فالموقع لا يدل الزائر على القرية العربية المهجورة (صطاف) وثقافتها، وإنما يقفز به آلاف السنين إلى الوراء، إلى زراعة قديمة يمكن للزائر أن يفسرها كزراعة من «العهد التوراتي».

في السنوات الأخيرة، اكتشفت مجدداً آثار القرى العربية المهجورة، وتعود هذه العملية لسببين رئيسيين، الأول، التغيير الذي طرأ على علم الآثار فيما يتعلق بالفترات «المتأخرة»، ففي الآونة الأخيرة ازداد الميل نحو الاعتراف بها كفترات مشروعة للبحث الأركيولوجي، وقد عبر هذا التغيير عن نفسه في ازدهار

«علم الآثار التاريخي»، وهو فرع حديث نسبياً يتناول القرون الأخيرة، كالبحث في الثورة الصناعية على سبيل المثال (hicks and beaudry 2006). ويقوم علماء الآثار حالياً بالتنقيب والبحث عن بقايا وآثار من الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، والحرب العالمية الأولى. وهناك عدد متزايد من علماء الآثار الذين يتخصصون في بحث الفترات «المتأخرة»، ومن ضمن ذلك ما يتعلق على سبيل المثال، ببقايا القرية العربية من الفترة العثمانية ومن عهد الانتداب البريطاني، وبقايا الاستيطان اليهودي في «رمات هنديف» (hirschfeld 2000). السبب الثاني مرتبط بالتغيير في النظرة إلى القرى، فقد أدت عملية هدم القرى إلى تفريغها من فلسطينيتها إلى حد كبير، وعندما يصطدم المفتشون الأثريون ببقاياها فإنهم يتعاملون معها كموقع أثري حيادي وليس كقرية فلسطينية مهجورة. وتضاف إلى ذلك بطبيعة الحال، مصلحة اقتصادية (فأموال حفريات الأنقاض تحول إلى مؤسسات التنقيب عن الآثار)، ولكن ذلك لا يشكل محط الأنظار. فالهدم الذي ينبغي بسببه الافتراض بأن القرية العربية ليست موقعاً أثرياً، يتيح الآن رؤية مثل هذه القرية فقط كموقع أثري . وتشهد القرى العربية المهجورة ما يشبه العملية الديالكتيكية من ناحية النظرة الإسرائيلية إليها. في البداية أعتبرت كقرى عربية، أي كظاهرة «متأخرة» ليس لها قيمة أثرية. وقد أفضت هذه الرؤية إلى رفع (إزالة) الحماية القانونية المكفولة للمواقع الأثرية عنها، مما أتاح بالتالي هدم القرى. غير أن هذا الهدم أفرغ القرية المهجورة من البقايا البارزة لماضيها «العربي»، وأتاح – بعد أن أصبحت حرب العام ١٩٤٨ بعيدة عن الحاضر– رؤيتها كموقع أثري محايد ذي قيمة أثرية .

لعل قرية «القباب» تشكل مثالاً في هذا السياق. فعلماء الآثار الذين قرروا أثناء عملية استطلاع القرى، هدم هذه القرية الذي يعود تاريخ قيامها، حسبما ذكر في المصادر، إلى القرن السادس عشر،[٢٠] كانوا على علم بقدم تاريخها. وتشير ملفات «استطلاع مسح القرى» في أرشيف سلطة الآثار الإسرائيلية، إلى أن زئيف يفين أذن بهدم القرية في ٢٢ أيلول ١٩٦٦،مشيراً إلى أنها مبنية على موقع أثري قديم، مما يتطلب «إشرافاً صارماً « أثناء الهدم والحذر من «النزول إلى تحت الأرض»، وجرى تنفيذ عملية الهدم في شهر شباط عام ١٩٦٧. وهكذا فصل علماء الآثار بإزميل خيالي القرية العربية، التي أزيلت عن وجه الأرض، عن الموقع الأثري في المكان. بعد مرور أربعين عاماً تضررت « بقايا أثرية بواسطة جرار زراعي على امتداد طريق ترابي» في غابة أقامها «الكيرن كييمت» في المنطقة (عين جدي ٢٠٠٦، ٥٥)، أي في نفس موقع قرية «القباب» ذاتها الذي غطته غابة «الكيرن كييمت». ويُذكِّرُ هذا الحادث (المثال) بالقصة المعروفة للكاتب والأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشواع «مول هيعروت– مقابل الغابات» التي صدرت في العام ١٩٦٣. [٢١] وتصف القصة اكتشاف أنقاض قرية عربية مهجورة بعدما شب حريق في الغابة التي غطتها. في أعقاب الأضرار التي لحقت ببقايا القرية القديمة، جرت حفريات أثرية في المكان في العام ٢٠٠١، وتم الإعلان عنها ونشرها بالكامل، وسط امتداح القائمين على عملية الحفر والتنقيب (عين جدي ٢٠٠٦). مفتشو سلطة الآثار الذين تفحصوا موقع قرية «القباب» بعد الضرر الذي لحق به، وأوصوا بتنفيذ عملية الحفريات، لم يعرفوا مسبقاً بأن بقايا وأنقاض البناء التي كشف عنها في الحفريات ستكون «حديثة» (من القرن التاسع عشر)، إذ لم يتم العثور في الحفريات سوى على القليل جدا من البقايا الخزفية العائدة إلى فترة أقدم. وفي مثل هذا الموقع، الذي أعلن عنه رسميا كموقع أثري، يمكن لسلطة الآثار أن تُحظر إجراء أي أعمال تطوير، أو حفريات أثرية إذا ما وقع ضرر في الموقع. وقد جرت خلال العقدين الأخيرين حفريات أثرية (وفي شكل رئيسي حفريات إنقاذ)،[٢٢] في الكثير من المواقع التي كانت فيما مضى قرى عربية مهجورة. وتذكر الحفريات في قرية «القباب» ب «استطلاع القرى» في ستينيات القرن الماضي، إذ عثر على الكثير من الفخار والخزف والبقايا الأثرية مبعثرة في العديد من القرى المهجورة. وقد كان في وسع علماء الآثار المحافظة في تلك الفترة على الكثير من القرى، لو شاءوا ذلك. صحيح أنه لم يكن في مقدورهم بطبيعة الحال تغيير سياسة «دائرة أراضي إسرائيل»، أو وقف عمليات الهدم، ولكن كان في وسعهم على الأقل التحفظ عليها، ومنعها في حالات معينة، والمطالبة بإجراء توثيق شامل أكثر قبل الهدم، أو أبحاث من نوع البحث الذي اقترحه إيتان في العام ١٩٦٤.

تلخيص

لقد بدا مشروع البحث الذي اقترح إيتان القيام به بشأن القرى المهجورة، أشبه بعمل ينطوي على الشيء ونقيضه (ثنائي الاتجاه)، ذلك لأن إيتان تجاهل المغزى السياسي للاقتراح. كذلك فقد تطرق إيتان بنوع من التعميم إلى موضوع كان مشحوناً

من الناحية السياسية، وكان أيضا بمثابة تابو (محرم) في الأركيولوجيا الإسرائيلية. صحيح أن ذلك لم يكن تابو مطلق في المجتمع الإسرائيلي بأكمله، وفقما تشير قصة أ. ب. يهوشواع، ولكن موضوع القرى (العربية) لم يناقش قط من جانب المؤسسات والجهات الأركيولوجية الإسرائيلية. وعندما قررت «دائرة أراضي إسرائيل» هدم هذه القرى المهجورة، وتوجهت في هذا الصدد إلى علماء الآثار، لم يطرح هؤلاء أي تساؤلات أو علامات استفهام بشأن ضرورة حملة الهدم أو طبيعتها.

ويتطلع أي باحث إلى نشر عمله، وقد أكد إيتان أن بحثه المقترح سيتضمن إعداد المادة وتحريرها، بمعنى تحضيرها للنشر (البند و). غير أن موضوع القرى المهجرة كان شاذا في الخطاب الأركيولوجي في تلك الفترة، وبالتالي فإن مجرد التطرق إليها يشكل استئنافا على الرواية الصهيونية التي سعت إلى إنكار النكبة (نكبة العام ١٩٤٨). وعليه، ليس مفاجئاً أن البحث الذي اقترحه إيتان لم ينفذ أبداً. وبحسب ما نعلم، وبناء على معاينة الكثير من الشهادات والوثائق، فإن اقتراح إيتان لم يبحث قط في «المجلس الأركيولوجي»، أو في أية هيئة أركيولوجية أخرى. وقد حفظت جميع المعلومات التي جمعت أثناء «استطلاع القرى» الذي جرى في الفترة الممتدة من العام ١٩٦٥ وحتى العام ١٩٦٨، في ملفات سرية، لم تفتح للبحث والدراسة سوى في العقد الأخير.

إن عالم الآثار الذي يلقي نظرة على الماضي بعين باحثة ومتفحصة، أي نقدية، لا يمكن له أن يتجاهل الأسئلة التي يثيرها مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل. وحتى الماضي الذي يعود لبضع عشرات السنين إلى الوراء فقط، يعتبر بعيداً جداً عن الحاضر، وبالتالي بات من الصعب أن تستخلص من الوقائع (التي لا يوجد خلاف مبدئي حولها) الدلالات والمعاني (التي لا يوجد اتفاق مبدئي حولها). ويتعين علينا دائما أن نتصور أنفسنا في مكان أولئك الذين لم يعرفوا بعد صورة المستقبل، وأن لا نتسرع في إصدار الحكم عليهم من نقطة زمننا الحالي. غير أن من واجبنا أن نسأل: كيف سعى علم الآثار الإسرائيلي، المسلح بخيرة الكفاءات وطرق البحث والدراسة، في اتجاهات متعاكسة في ذات الوقت ؟! فمن جهة، حفريات وتوثيق ونشر في أقصى حدّ للماضي البعيد، الذي يعود إلى آلاف السنوات، ولكنه قريب إلى القلب، ومن جهة أخرى إهمال وإخفاء لماضٍ آخر، قريب من حيث الزمن، ولكنه بعيد عن القلب.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سعيد عيّاش]

هوامش

١ موريس ١٩٩١؛ غولان ١٩٩٦؛ غرينبرغ ٢٠٠٨» كيدمان ٢٠٠٨، ١١١–١١٢؛ Khalidi 1992; Golan 1997; Benvenisti 2000; ; Fischbach 2003.

2 Kletter 2003; 2006, 42–64; Rapoport 2007

٣ أرشيف الدولة، غال ١٢–٥٤٥١، مقتبس لدى Kletter 2013, ١٤٥

٤ أرشيف الدولة، غال ٢/٤٤٨٨٩، ١٩٦٣/٢/٢٤.

٥ أنظر في موقع تخطيط في القدس...

٦ انظر اقتباس في مستهل الفصل «يغئال يادين، القرى المهجرة وبداية مسح إسرائيل» في هذا المقال.

٧ فوكس 1998; Rosen 2009; Rosen and Saidel 2010.

٨ انظر Binford 1962; 1965; Watson 1972; Clarke للاطلاع على انتقادات انظر: Flannery 1982; Hodder 1982, 1–16; KohlK ، لعرض عام أنظر: Trigger 1989, 289–328

9 Binford 1967; Schiffer 1978; Kramer 1979; London 2000

١٠ بونيمويبتش ١٩٩٢؛ Dever 1981; Toombs 1987; Hodder 1992

١١ كان من ضمن أعضاء هذه اللجنة يوحانان أهاروني، يوسف بارسلفسكي، موشيه دوتان، روت عميران ويوسف نافيه. أما رئيس اللجنة (لجنة المسح) فكان يهواشوع برافر، مؤرخ وباحث للحقبة الصليبية، وعميد كلية الآداب في الجامعة العبرية في القدس. كذلك كان من بين أعضاء اللجنة بحكم وظيفتهم أبرهام بيران، مدير قسم الآثار في أعوام ١٩٦١–١٩٧٤، وبنيامين مزار، رئيس مجلس الآثار، الذي أشغل أيضا منصب رئيس الجامعة العبرية في القدس (١٩٥٣–١٩٦١)، وسكرتير الشركة لدراسة « أرض إسرائيل» وآثارها، وعضو الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم من العام ١٩٦٠ (حول المسح الأركيولوجي أنظر : Banning 2002K، حول بداية «مسح» إسرائيل أنظر: Yeivin 1967، حول منهج المسح انظر: Dagan 2010, 1-2، مثال على خريطة مسح إسرائيل أنظر لدى : Dagan 2006، انتقادات حول مسح إسرائيل أنظر: Greenberg and Keinan 2009, 7-14).

١٢ كان دان أورمان عالم آثار ومدير خلية مسح من طرف جمعية علماء الآثار. بعد العام ١٩٦٧ شارك في عملية مسح هضبة الجولان وأشغل فيما بعد منصب ضابط أركان (ارتباط) لعلم الآثار في الجولان، كما شارك في الحفريات الأثرية في نيتسانا في النقب.

١٣ ملف «قولا»، أرشيف المسح، سلطة الآثار.

١٤ شاي ٢٠٠٢، بوغلمان 2010، shai 2006

١٥ حول الأركيولوجيا الإسرائيلية في القدس الشرقية أنظر: www.myc.org.i

١٦ حول الأركيولوجيا الإسرائيلية في القدس الشرقية أنظر: Sulimany 2013.

١٧ جرت على مر السنوات نقاشات مختلفة فيما يتعلق بالتاريخ الدقيق لتعريف الآثار، وطرحت اقتراحات مختلفة (قارنوا مع أفني ٢٠٠١)، ولم يكن لذلك أي تأثير على مصير القرى المهجورة.

١٨ دافيد وفيتش و لفئ ٢٠٠٧؛ أرشيف الدولة عدد ٢/٤٤٨٦٦.

١٩ انظر: كدمان 2008، 146; Pappe 2006, 229، وأنظر أيضا في الموقع الإلكتروني www.gemsinisrael.com/e_article000006236. Gems in Israe، والموقع الإلكتروني لجمعية «زوخورت (ذاكرات) www.zochrot.org/en/place/sataf.

٢٠ Khalidi 1992, 406-407، وأنظر أيضا موقع «زوخروت».

٢١ يهوشواع ١٩٩٣.

٢٢ حفريات الانقاذ هي حفريات تجري تمهيدا لأعمال تطوير من قبيل تشييد بناية أو شق شارع، وأحيانا أيضا بسبب أضرار لحقت بآثار. ويتعين على القائم بعملية الحفر في مثل هذه الحفريات أن يوثق جميع البقايا الأثرية من مختلف الفترات في موقع الحفريات، ذلك لأنه يتم في نهاية الحفريات دائما تحرير المنطقة للتطوير، وبالتالي لا يمكن الحفر فيها مجدداً في المستقبل. وتختلف حفريات الانقاذ عن حفريات الأبحاث (الأثرية) التي تجري في الغالب من طرف جامعات، والتي يسعى القائم بها (عملية الحفر) إلى الاجابة على أسئلة مرتبطة بفترة أو موضوع معين، وهو غير ملزم بحفر المنطقة «حتى النهاية».

المراجع (بالعبرية)

- غدعون أفني ٢٠٠١ « هل يجب تطبيق قانون الآثار على ثروات ثقافية تكونت منذ العام ١٧٠٠ م». محاضرة ألقيت في مؤتمر عقد في الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم في ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠١.
- يوحانان أهاروني ١٩٥٧ « استيطان أسباط إسرائيل في الجليل الأعلى» القدس: ماغنس.
- شلومو بونيموفيتش ١٩٩٢ «علم الآثار الجديد والأركيولوجيا الإسرائيلية»، أركيولوجيا: لسان حال الجمعية الأركيولوجية في إسرائيل٣،ص٥٩-٦٧.
- ميرون بنفنيستي ١٩٩٧ «الخارطة العبرية» مجلة: تيئوريا وبكورت (نظرية ونقد) عدد ١١ (شتاء ١٩٩٧) ص٧-٢٩، و«حلم الصابرا الأبيض» القدس: كيتر.
- شولاميت غيبع ١٩٩٢ «هنا في بلد شهوة الآباء: الأركيولوجيا التوراتية الإسرائيلية في بداية طريقها». زمانيم (أوقات) عدد ٤٢، ص٩٣-١٠٢.
- أرنون غولان ١٩٩٦ « تغيير المشهد الاستيطاني في الحيز العربي الريفي الذي تم النزوح عنه في حرب الاستقلال» الصهونية ك، ص٢٢١-٢٤٢.
- رافي غرينبرغ ٢٠٠٨ «خدم مخلصون: حول علاقات الأركيولوجيا والمؤسسة الرسمية في إسرائيل» ميخائيل بايغا وتسفي شيلوني (محرران) « الأركيولوجيا والقومية في أرض إسرائيل» بئر السبع: جامعة «بن غوريون» في النقب، ص١٠٥-١٢٠.
- ليهي دافيد وفيتش ولفي تامير ٢٠٠٧ « ملف توثيق بيت أنطوان أيوب، بيت المستوطنين الطلائعيين» جامعة تل أبيب، مدرسة (كلية) الهندسة المعمارية على أسم دافيج عزرائيلي.
- أ.ب. يهوشواع ١٩٩٣ « مقابل الغابات» جميع القصص، تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ص٥٩-١٢٧.
- بيني موريس ١٩٩١ «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧-١٩٤٩» تل أبيب: عام عوفيد.
- إدوارد سعيد ٢٠٠٠ «الاستشراق» تل أبيب: عام عوفيد.
- ميكي عين غدي ٢٠٠٦ « القباب» مجلة «عتيكوت (أثار)» عدد ٥١، ٥٥-٦٧.
- شاي برغلمان ٢٠١٠ «ما الذي حدث لـ ١٣٠ ألف مواطن سوري الذين أقاموا في هضبة الجولان في حزيران ١٩٦٧؟» هآرتس ٢٠١٠/٧/٢٧.
- رون فوكس ١٩٩٨ « البيت العربي في أرض إسرائيل: مراجعة» (جزءآن) كاتدرا ٨٩، ص٨٣-١٢٦؛ كاتدرا ٩٠، ص٥٣-٨٦.
- نوغا كيدمان ٢٠٠٨ « على جانبي الطريق وفي هامش الوعي» القدس: سفري (كتب) نوفمبر.
- يغئال كيفنيس٢٠٠٥ « الخريطة الاستيطانية للجولان عشية حرب الأيام الستة» كاتدرا ١١٦، ١١٧ص١٤٥.
- يهودا روت ١٩٨٤ « مسح الجولان الجنوبي» تل أبيب: متحف أرض إسرائيل.
- روني رايخ ١٩٩٥ «طلب لعلم الآثار : فصول في الأركيولوجيا النظرية» تل أبيب: دافير.
- أهارون شاي ٢٠٠٢ « مصير القرى العربية المهجورة في دولة إسرائيل عشية حرب الأيام الستة وبعدها» كاتدرا ١٠، ص١٥١-١٧٠.
- يهودا شنهاف ٢٠٠٥ «حول التهجين والتطهير: الاستشراق كخطاب ذي هوامش واسعة» تيئوريا وبكورت (نظرية ونقد) عدد ٢٦ (ربيع ٢٠٠٥) ص٥-١١.

مراجع (بالانكليزية)

- Banning, Eduard Bruce, 2002. Archaeological Survey, New York: Plenum.
- Benvenisti, Meron, 2000. Sacred Landscapes: The Buried History of the Holy Land since 1948, California: University of California.
- Binford, Lewis Roberts, 1962. "Archaeology as Anthropology," American Antiquity 28(2), pp. 217–225.
- ___ , 1965. "Archaeological Systematics and the Study of Culture Process," American Anthropologist 31, pp. 203–210.
- ___ , 1967. "Smudge Pits and Hide Smoking: The Use of Analogies in Archaeological Reasoning," American Antiquity 32, pp. 1–12.
- Clarke, David, 1973. "Archaeology: The Loss of Innocence," Antiquity 47, pp. 6–18. Dagan, Yehuda, 2006. Archaeological Survey of Israel: Map of Amazya (109), Jerusalem: Israel Antiquities Authority.
- ___ , 2010. The Ramat Bet Shemesh Regional Project: The Gazetteer, Jerusalem: Israel Antiquities Authority Reports 46.
- Dever, William G., 1981. "The Impact of the 'New Archaeology' on Syro-Palestinian Archaeology," Bulletin of the American School of Oriental Research 242, pp. 15–29.
- Fischbach, Michael, 2003. Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict, New York: Columbia University.
- Flannery, Kent Vaughn, 1982. "The Golden Marshaltown: A Parable for the Archaeology of the 1980s," American Anthropologist 84, pp. 265–278.
- Golan, Arnon, 1997. "The Transformation of Abandoned Arab Rural Areas," Israel Studies 2(1), pp. 94–110.
- Greenberg, Rafi, and Adi Keinan, 2009. Israeli Archaeological Activity in the West Bank and East Jerusalem: A Sourcebook, Haifa: Ostracon Press.
- Hicks, Dan, and Mary Beaudry (eds.), 2006. Historical Archaeology, Cambridge: Cambridge University.
- Hirschfeld, Yizhar, 2000. Ramat Hanadiv Excavations: Final Report of the 1984–1998 Seasons, Jerusalem: Israel Exploration Society.
- Hodder, Ian, 1982. Symbolic and Structural Archaeology, Cambridge: Cambridge University.
- ___ , 1992. Theory and Practice in Archaeology, London: Routledge.

Disciplinary Perspectives, Chicago: Oriental Institute, pp. 57–86.

- Rosen, Steve, and Benjamin Adam Saidel, 2010. "The Camel and the Tent," Journal of Near Eastern Studies 69(1), pp. 63–77.

- Schiffer, Michael Brian, 1978. "Methodological Issues in Ethnoarchaeology," in Richard A. Gould (ed.), Explorations in Ethnoarchaeology, Albuquerque: University of New Mexico Press, pp. 229–247.

- Shai, Aharon, 2006. "The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel, 1965–1969," History and Memory 8, pp. 86–106.

- Silberman, Neil Asher, 1993. A Prophet from Amongst You: The Life of Yigael Yadin, Soldier, Scholar, and Mythmaker of Modern Israel, Reading, Mass.: Addison Wesley.

- Sulimany, Gideon, 2013. "Israeli Archaeology in the Old City of Jerusalem," in Emanuel Pfoh and Keith W. Whitelam (eds.), The Politics of Israel's Past: The Bible, Archaeology and Nation-Building, Sheffield: Sheffield Phoenix Press, pp. 120–136.

- Taylor, Walter Willard, 1948. A Study of Archaeology, Menasha, Wisc.: American Anthropological Association Memoire 69.

- Toombs, Lawrence Edmund, 1987. "A Perspective on the New Archaeology," in Leo G. Perdue, Lawrence E. Toombs and Gary L. Johnson (eds.), Archaeology and Biblical Interpretation: Essays in Memory of D. Glenn Rose, Atlanta: John Knox, pp. 41–51.

- Trigger, Bruce, 1989. A History of Archaeological Thought, Cambridge: Cambridge University Press.

- Watson, Richard, 1972. "The 'New Archaeology' of the 1960s," Antiquity 46, pp. 210– 215.

- Yeivin, Zeev, 1967. "Israel's Archaeological Survey," Ariel 18, pp. 80–85.

- Khalidi, Walid (ed.), 1992. All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Washington DC: Institute of Palestine Studies. Kletter, Raz, 2003. "A Very General Archaeologist: Moshe Dayan and Israeli

- Archaeology, 1951–1981," Journal of Hebrew Scriptures 4, www.jhsonline.org/ cocoon/JHS/a027.html.

- ___ , 2006. Just Past? The Making of Israeli Archaeology, London: Equinox.

- ___ , 2013. "Archaeology in Israel, 1948–1973: Selected Documents," in Emanuel Pfoh and Keith W. Whitelman (eds.), The Politics of Israel's Past: The Bible, Archaeology and Nation-Building, Sheffield: Sheffield Phoenix Press, pp. 136–151.

- Kohl, Philip L., 1985. "Symbolic Cognitive Archaeology: A New Loss of Innocence," Dialectical Anthropology 9, pp. 105–117.

- Kramer, Carol (ed.), 1979. Ethnoarchaeology: Implications of Ethnography for Archaeology, New York: Columbia University.

- London, Gloria, 2000. "Ethnoarchaeology and Interpretations of the Past," Near Eastern Archaeology 63, pp. 2–8.

- Özdogan, Mehmet, 1998. "Ideology and Archaeology in Turkey," in Lynn Meskell (ed.), Archaeology Under Fire, London: Routledge, pp. 111–123.

- Pappe, Ilan, 2006. The Ethnic Cleansing of Palestine, Oxford: One World Publications. Rapoport, Meron, 2007. "History Erased," Ha'aretz, 5.7.07, www.haaretz.com/weekend/ magazine/history-erased-1.224899 (accessed August 1, 2013).

- Rosen, Steve, 2009. "History Does Not Repeat Itself: Cyclicity and Particularism in Nomad-Sedentary Relations in the Negev in the Long Term," in Jeffrey Szchuman (ed.), Nomads, Tribes and the State in the Ancient Near-East: Cross